العوامل المؤثرة علي التوجه للعمل الحر في مصر: دراسة ميدانية

د. ياسمين أحمد صقر
مدرس

د. فوزية أحمد عبدالحميد
مدرس

قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية

الملخص

تهدف الدراسة إلي التعرف علي العوامل المؤثرة علي التوجه للعمل الحر في مصر، وتحليل العوامل المؤثرة على بيئة الاستثمار والتوجه للعمل الحر بما يمكن من وضع الآليات التي تكفل تحفيز العمل الحر في المجتمع المصري للوصول بالمجتمع إلى مستوى معيشي أفضل ومزيد من النمو. واعتمد البحث على دراسة ميدانية خلصت إلي أن توافر السمات الشخصية ونقص الفرص الوظيفية والرغبة في الإبداع والابتكار هي أهم العوامل الداخلية الداعمة للعمل الحر، بينما اتضح أن أهم العوامل الخارجية هي الأسرة والأصدقاء، ونظم التعليم، ووسائل الإعلام، والحكومة. واتضح أن 68% من أفراد العينة ليس لديه مشروع ولا يرغب في العمل الحر بسبب مشاكل التمويل وتعقد الإجراءات. واختتمت الدراسة بتقديم بعض السياسات الواجب اتباعها من قبل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحفيز العمل الحر في مصر.

كلمات مفتاحية: *العمل الحر- المشروعات الصغيرة والمتوسطة- بيئة الاستثمار- محددات العمل الحر – السمات الشخصية لرائد الأعمال.*

المقدمة

أصبحت قدرة الدولة والحكومات على توفير فرص عمل محدودة وخاصة في ظل معدلات البطالة المرتفعة، لذلك يعد التوجه للعمل الحر هو الحل الأمثل لخلق فرص عمل وزيادة معدلات الاستثمار والإنتاج، وهوما يستدعي تحليل العوامل المؤثرة على التوجه للعمل الحر. حيث أوضحت الأدبيات الاقتصادية أن هذه المحددات تنقسم إلى محددات داخلية تتمثل في السمات والمهارات الشخصية (Krueger et al., 2000: 4)، ومحددات خارجية تتمثل في بيئة الاستثمار والأعمال المحيطة بالفرد (Aizzat et al., 2009: 12)، لذلك تهدف الدراسة إلى التعرف على محددات العمل الحر في مصر، وتحليل العوامل المؤثرة على بيئة الاستثمار والتوجه للعمل الحر بما يمكن من وضع الآليات التي تكفل تحفيز العمل الحر في المجتمع المصري للوصول بالمجتمع إلى مستوى معيشي أفضل ومزيد من النمو.

تساؤلات الدراسة

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: **ماهي أهم العوامل المؤثرة على التوجه للعمل الحر في مصر؟** وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي أهمية العمل الحر؟
- ماهي المحددات الداخلية والخارجية للعمل الحر؟
- ما هي العوامل المؤثرة على بيئة العمل الحر في مصر؟
- ماهي الآليات التي تكفل تحفيز العمل الحر في المجتمع المصري؟

* تم استلام البحث في نوفمبر 2020، وقبل للنشر في يناير 2021، وتم نشره في يونيو 2023.
© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2023، ص ص 129- 144، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2021.49432.1009

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على أهم محددات التوجه للعمل الحر الداخلية والخارجية من أجل الوصول لأفضل السبل والآليات اللازمة لتنمية القدرات الشخصية، وتهيئة البيئة الخارجية لتحقيق تحول ناجح داعم إلى العمل الحر، وبالتالي مزيد من الاستثمار ثم مزيد من الإنتاج والنمو. ورغم وجود دراسات عديدة التي ركزت على موضوع العمل الحر مثل دراسة Khetarpal, 2016 ودراسة Ahmed and Hoffman, 2008 إلا أن هذه الدراسات قد خلطت بين مفهوم ريادة الأعمال ومفهوم التوجه إلى العمل الحر، وهو ما يميز الدراسة الحالية حيث تم توضيح الفرق بين هذين المفهومين، بالإضافة إلى تركيزها إلى تتبني الدراسة لمفهوم أكثر شمولا للعمل الحر لا يقتصر على المشروعات في مرحلة النضج والتي تكون أكثر احتمالية للنجاح، بل يمتد ليشمل المشروعات في جميع مراحلها من بداية الفكرة وحتى مرحلة النضج. كما تتميز هذه الدراسة عن دراسات عديدة الأخرى مثل دراسة Franke and Luthje, 2004; Aizza et al., 2005; Grandstand, 2004; Francisco and Chen, 2006 بتركيز ها على مصر ولدراستها للعديد من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على التوجه للعمل الحر وعدم اقتصارها على أحد هذه العوامل فقط كما هو الحال في باقي هذه الدراسات.

أسلوب ومنهج البحث

تعتمد الدراسة على عدة منهجيات تتمثل في: المنهج الوصفي والذي استخدم في مسح الأدبيات المتعلقة بمحددات التوجه للعمل الحر وتجارب الدول الناجحة في نشر ثقافة الاستثمار والتوجه للعمل الحر، والمنهج الكيفي حيث تعتمد الدراسة في تحديد أهم المحددات المؤثرة على مدى التوجه للعمل الحر في مصر على دراسة ميدانية تتمثل أهم خصائصها في:

مجتمع الدراسة: وتمثل جامعة القاهرة مجتمع الدراسة حيث عكس مجتمع متنوع وممثل لكافة شرائح المجتمع، وسوف يغطي الاستبيان فئات عمرية ونوعية مختلفة بما يمكننا من قياس أثر العمر والجنس ومستوى الدخل والتعليم.

عينة الدراسة: يطبق الاستبيان على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة مكونة من 500 مفردة، وكذلك اعتمدت الدراسة علي المنهج الكمي الذي يتمثل في التحليل الإحصائي واستخراج العلاقات من خلال استمارة الاستبيان التي سيتم الاعتماد عليها في إطار البحث الميداني الذي ستتضمنه الدراسة.

مكونات وهيكل الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء بخلاف المقدمة والخاتمة: حيث يتناول الجزء الأول العوامل المؤثرة على التوجه للعمل الحر (الإطار النظري) حيث يتناول هذا الجزء أهمية العمل الحر وأهم المحددات التي تؤثر على التوجه للعمل الحر، والجزء الثاني يتناول محددات الاستثمار والتوجه للعمل الحر في مصر، أما الجزء الثالث فيتناول الدراسة الميدانية وتحليل النتائج، وأخير الخاتمة والنتائج والسياسات المقترحة من آليات تساعد على تشجيع التوجه نحو العمل الحر.

أولاً - العوامل المؤثرة على التوجه للعمل الحر (الإطار النظري)

لا يستمد الإنتاج قيمته من مساهمته في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع فقط، ولكن يستمد قيمته من أسباب وأهداف أخرى لا تقل أهمية مثل: تحقيق الذات، والإنصاف، والحرية، والمشاركة لكافة الأفراد الذين يشاركون في العملية الإنتاجية (Mankiew and Rashdan, 2015: 344).

مفهوم العمل الحر وريادة الأعمال

من الضروري أيضًا تمييز مفهوم العمل الريادي عن العمل الحر حيث تتميز الأعمال الريادية بالابتكار مثل إيجاد سلعة أو خدمة جديدة تحسن من جودة السلع المتوافرة، أو تقديم طريقة إنتاج جديدة تزيد من الإنتاجية، أو إيجاد سوق جديد للسلع والخدمات، وقد يتمثل الابتكار في توفير مدخلات جديدة لعملية الإنتاج كالمواد خام أو العناصر النصف مصنعة (Burke and Cowling, 2015:17). بالتالي يشير العمل الحر إلى جميع مفاهيم بدء مشروعات جديدة في الاقتصادات النامية والمتقدمة، إلا أن مفهوم الريادة يرتبط باقتصادات المعرفة، ويعطى تقييمًا أعلى للمستوى والمخرجات المتوقعة من الشخص القائم على العمل الحر (Marshal, 2011: 59; Sonal, 2016: 122).

العوامل المؤثرة على التوجه للعمل الحر وريادة الأعمال

أجمعت معظم الدراسات على أن التوجه لريادة الأعمال والعمل الحر يعتمد على المزج بين ثلاثة عناصر وهي: الفرص، المهارات والسمات الشخصية والسلوكية، الموارد، وهذه العناصر الثلاثة تتأثر بعاملين على درجة من الأهمية وهما البيئة الإجرائية والقانونية وثقافة المجتمع (Luthje & Franke, 2003:17)، وفيما يلي شرح لهذه العوامل:

- **العوامل الداخلية:** وتتمثل في **السمات الشخصية:** حيث تتكون من العوامل النفسية الداخلية والتي تعد في جانب كبير منها نتاج للعوامل المحيطة، وتتأثر بالبيئة الداخلية الأسرية والتعليمية بالدرجة الأولى، وتتمثل هذه السمات في: مستوى الرغبة في الاستقلال، والقدرة على تحمل المخاطرة، والإنجاز، بالإضافة إلى مستوى القدرة على تمييز الفرص والالتزام، وتحمل المسئولية. (Krueger et al., 2000) ، وكذلك **المهارات الشخصية:** وتتمثل في المهارات التي يستطيع الفرد القيام بها وتتطور بالتعليم والممارسة مثل: المهارات الإدارية والمهارات الاجتماعية والمهارات الفنية مثل المهارات الهندسية والعلمية والمهنية (Smka, 2004: 213 ; Ajzen 1991: 47)
- **العوامل الخارجية:** وهي العوامل البيئية التي تخرج عن سيطرة الفرد، وترتبط التغيرات في هذه العوامل بالقرارات والسياسات الاقتصادية، وتمثل عوامل جذب كمحفزات أو دعم للعمل الحر أو عوامل طرد. وتنقسم إلى **العوامل الخارجية الخاصة:** وتختلف هذه العوامل من شخص لآخر وتتصل بالفرد بشكل مباشر والبيئة المحيطة به، وتؤثر عليه بصورة خاصة ومن أهمها الأسرة والأصدقاء أو عدد الأفراد الناجحين في مجال العمل الحر، بالإضافة إلى الخبرة العملية والمستوى التعليمي، أما **العوامل الخارجية العامة:** فهي العوامل البيئية الخارجية المشتركة بين جميع الأفراد، وتتصل بشكل مباشر بالقرارات الحكومية المؤثرة ومن أهمها بيئة الأعمال والاستثمار وما بها من قوانين ونظم تمويل وضرائب وإجراءات، فكلما كانت بيئة داعمة زاد التوجه للعمل الحر (Aizza et al., 2009: 37 -38).

وتشير عينة الدراسة التطبيقية لمحاسن عمر (2015) أن توافر صفات مثل الخبرات السابقة في العمل، والتحلي بالصبر وعدم التسرع، والاستعداد للمخاطرة تقف وراء نجاح المشروعات الخاصة وذلك بنسب 57,3%، 13,6%، 6,8% على التوالي، كما أكدت بعض حالات الدراسة على أن الثقة بالنفس والإصرار على النجاح رغم معارضة الأسرة والأصدقاء في بعض الأحيان كانت وراء النجاح في المشروعات، كما إن الطموح في النجاح وتحقيق عائد مادي كان وراء نجاح البعض رغم ما يتعرضون له من ظروف عمل صعبة.

وتشير الدراسة التطبيقية لمها عبد المجيد 2015 أن عينة الدراسة توضح أن عوامل التأثير الإيجابي للأسرة في تشجيع أبنائها علي العمل الحر تمحورت حول الدعم المادي بنسبة 67%، بينما تمحورت عوامل التأثير السلبي حول غياب الدعم المعنوي، وأيضًا غياب التوجيه والإرشاد الأسري المطلوب بنسبة 36%، بالإضافة إلي بروز عامل تمجيد العمل الحكومي كدور سلبي للأسرة والأقارب في توجيه الأبناء نحو العمل الحر بنسبة 68,8% مما يدل علي غياب الوعي الأسري بمتطلبات العصر ومتغيراته، بالإضافة إلي تقدم عامل الخوف علي الأبناء من المخاطرة ضمن أسباب ومظاهر الدور السلبي للأسرة في توجيه أبنائها نحو العمل الحر بنسبة 44%، وخلصت الدراسة إلي أن أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها غالبية الأسر المصرية تفتقر إلي تنمية روح الاستقلال والقدرة علي المخاطرة.

وقد أكدت أكثر من نصف عينة الشباب في دراسة مها عبد المجيد 2005 أن التعليم المصري ليس له دور في تشجيع الشباب على العمل الحر حيث بلغت نسبتهم 59,1%، وأسباب ذلك القصور من وجهة نظرهم عدم قدرة التعليم المصري قبل الجامعي على إكسابهم المهارات الحياتية الاجتماعية والمعرفية (محمد عبد الجواد، 2005: 56-58)

وبالنسبة للعوامل الخارجية، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018 يوضح أهم عوامل بيئة الاستثمار حيث يقيس الأنظمة التي تؤثر على 11 مجالا من المجالات التي تعزز النشاط التجاري أو التي تعوقها مثل: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والتي يمكن مقارنتها عبر 190 دولة.

أهمية العمل الحر:

يوفر العمل الحر حرية أكثر للفرد في ظروف العمل؛ مع القدرة على اختيار المشروعات ومكانها وتوقيتها، وبالتالي هو يتمتع بالمرونة التي لا يتمتع بها الموظفون الذين يتقاضون رواتبهم، على الجانب الآخر يمكن للشركات الكبيرة والصغيرة

أن تستفيد من خلال الحصول على المهارات المطلوبة في عمليات التوظيف، وهو ما يؤدي لتحسن الأداء الاقتصادي ككل (Freelancers Union and Upwork, 2018: 310 -312).

ثانيًا - العوامل المؤثرة على بيئة الاستثمار والتوجه للعمل الحر في مصر

سنتناول فيما يلي أهم العوامل الخارجية المؤثرة على ثقافة الإنتاج وهي العوامل الاقتصادية، وبيئة الاستثمار والأعمال، ثم أهم العوامل الشخصية والتي ستكشف عنها الدراسة الميدانية:

العوامل الاقتصادية

عند تتبع **نسبة التكوين الرأسمالي إلي إجمالي الناتج المحلي في مصر** (%) كما يتضح في الشكل رقم (1) نجد أن متوسط هذه النسبة قد بلغ (19%) في فترة التسعينيات أثناء مرحلة الإصلاح الاقتصادي الأول، وبدا **معدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي** متسارعًا في بداية هذه الفترة حيث بلغ (13%) بسبب الدفعة التي حصل عليها الاقتصاد مع بداية تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي، ثم تباطأ النمو حتي وصل إلي معدلات سالبة في نهاية هذه الفترة، أما في الفترة التالية (2002-2007) فقد ارتفعت نسبة التكوين الرأسمالي إلي إجمالي الناتج المحلي حتي وصلت إلي (20,8%) في أخر هذه الفترة وتسارع نمو إجمالي التكوين الرأسمالي حتي وصل إلي 23% وذلك كأحد ثمار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وانتقل الاقتصاد إلي مرحلة الأزمة المالية العالمية حيث تناقص متوسط نسبة التكوين الرأسمالي إلي إجمالي الناتج المحلي إلي(19%)، ثم ساءت نسبة التكوين الرأسمالي إلي إجمالي الناتج المحلي في الفترة (2011-2014) حيث بلغ متوسط النسبة (14%) نتيجة الاضطرابات السياسية ، ثم ارتفعت نسبة التكوين الرأسمالي إلي إجمالي الناتج المحلي في الفترة التالية (2015-2019) التي بدأ فيها الاستقرار والاتجاه نحو الإصلاح حيث بلغ متوسط النسبة (15%) وبدأ الاستثمار في النمو بمعدلات سريعة نسبيًا.

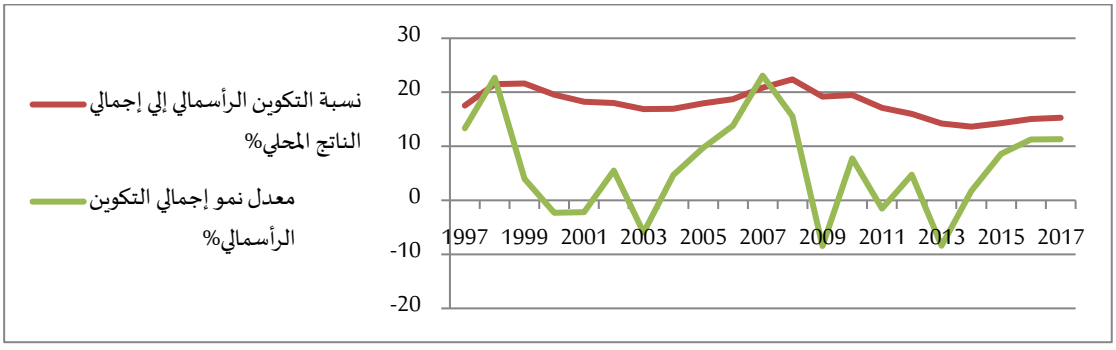

المصدر: البنك الدولي (World Development Indicators)

شكل (1): نسبة التكوين الرأسمالي إلى إجمالي الناتج المحلي%، ومعدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي في مصر%

ورغم بلوغ نسبة التكوين الرأسمالي إلى إجمالي الناتج المحلي في مصر عام 2019 (15%) إلا أن هذه النسبة مازالت منخفضة مقارنة بمتوسط بعض مناطق العالم مثل شرق آسيا (41%)، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (30%)، جنوب آسيا (30%)، دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (19%)، ومتوسط العالم (24%).

وبالنسبة لبيانات سعر الفائدة علي القروض (%) نجد أنه ثبت نسبيًا عند (13%) خلال فترة التسعينيات وخلال الفترة الثانية، ثم انخفض في الفترة الثالثة خلال الأزمة المالية العالمية مع تراجع معدلات التضخم إلي متوسط (11,7%)، واستمر أثناء الاضطرابات السياسية حول متوسط (11,5%) ثم ارتفع ارتفاعا طفيفا في الفترة الخامسة بمتوسط 12% ولكنه قفز إلي (18,175%) عام 2019 بعد أن انتهج البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية في سبيل احتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن قرار تحرير سعر الصرف، وإعادة هيكلة دعم المحروقات، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة إلا أن ذلك يمثل عبئا كبيرا علي الاستثمار، ثم عاد سعر الفائدة لينخفض إلي (17,25%) بعد أن بدأت سياسة توسعية نتيجة الانخفاض في معدلات التضخم من(22%) كمتوسط عام 2019، ونجد أن سعر الفائدة على القروض في مصر مرتفعا مقارنة بالعديد من دول العالم فقد بلغ عام 2019 في بعض دول العالم التي تتميز بارتفاع حجم الاستثمارات فيها مثل كوريا (3,5%)، الصين (4.3%)، سنغافوره (5,3%)، إندونيسيا (11%)، كولومبيا (13,7%)، إيطاليا (3%).

ولانخفاض معدل الاستثمار آثارا سلبية كثيرة علي المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل الميزان التجاري ومعدلات البطالة، فنجد أن الميزان التجاري المصري يعاني من عجز دائم ويرجع ذلك إلي انخفاض قيمة الصادرات بالرغم من تقلبها، فعند النظر إلي **الصادرات كنسبة من الناتج المحلي في مصر** (%) نجد أن هذه النسبة ظلت منخفضة طوال فترة التسعينيات بمتوسط (21%)، ثم بدأت في التحسن التدريجي في الفترة الثانية، فبلغ المتوسط (35,5%) مع تحرير سعر صرف الجنيه اعتبارًا من 29 يناير 2003، ثم انخفض متوسط هذه النسبة مع الأزمة المالية العالمية فبلغ المتوسط (33%) في الفترة الثالثة، ثم تدهور المؤشر باستمرار في فترة الاضطرابات السياسية فبلغ متوسط الفترة (32%) لنفس الأسباب الراجعة إلي الافتقاد إلي الأمن وهروب الاستثمارات وانخفاض الإنتاج، وبدأت فترة الإصلاح الثانية حيث بلغت النسبة (25%) في أول عامين ثم قفزت إلي (37,1%) عام 2019، وكما اتضح في تطور الصادرات في مصر أنها حققت قفزة في عام 2019 حيث بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (37,1%) إلا أن هذه النسبة مازالت منخفضة، خاصة عند مقارنتها في مناطق مختلفة من العالم مثل شرق آسيا (46,2%)، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (43,3%)، العالم العربي (68,5%). أي أن هناك ضعفا في الهيكل الإنتاجي المصري وعدم توجهه نحو التصدير.

وعند تتبع بيانات **إجمالي البطالة كنسبة من إجمالي القوة العاملة** (%) في مصر نجد أن متوسط هذه النسبة قد بلغت خلال فترة التسعينيات (8,5%)، ثم عاد المؤشر للتذبذب أثناء الأزمة المالية العالمية إلا أن المتوسط قد تحسن حيث أصبح (8%)، ثم واصلت نسبة البطالة في التدهور في فترة الاضطرابات السياسية فبلغت متوسط (12,6%) نتيجة حالة عدم الاستقرار الأمني الذي انعكس علي التجارة والنقل والاستثمار والإنتاج فأدي إلي انخفاض معدلات التشغيل، ثم تحسنت تحسنًا طفيفًا مع بداية الإصلاح الاقتصادي الثاني حيث بلغت (12,5%)، وبرغم التحسن في مؤشر إجمالي البطالة كنسبة من إجمالي القوة العاملة في مصر عام 2019 نجد أن هذه النسبة مرتفعة مقارنة ببعض مناطق العالم مثل جنوب آسيا (3,7%)، شرق آسيا (4,1%)، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (10,5%)، أمريكا اللاتينية والكاريبي (7,8%).

يتضح من المؤشرات السابقة الحاجة الملحة للتوجه نحو العمل الحر وريادة الأعمال لعلاج هذه النسبة المرتفعة من البطالة وتحسين معدلات الصادرات، وضرورة تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتجه نحو المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات من أجل تحسين وضع الميزان التجاري.

بيئة الاستثمار والأعمال

تمثل بيئة الاستثمار والأعمال العوامل الخارجية العامة التي تؤثر على التوجه للعمل الحر وريادة الأعمال، ويعتبر تقرير بيئة الاستثمار والأعمال (Doing Business) الصادر عن البنك الدولي من أهم التقارير الدولية عن هذه البيئة علي مستوي العالم، ويتضح من متابعة تطور ترتيب مصر في مؤشر ممارسة الأعمال أن مصر حققت أفضل ترتيب لها في هذا المؤشر عام 2010 بعد قيامها بمجموعة من الإصلاحات التي أدت إلي تحسن مؤشرات التمويل، وتصاريح البناء، وإنفاذ التعاقدات خاصة بعد تنفيذ مرحلتين لخطة إصلاح الجهاز المصرفي، ثم بدأ التدهور في الترتيب في الفترة التالية عندما حدثت الاضطرابات السياسية فحصلت علي الترتيب (128) عام 2013، ثم وصل الترتيب إلي (131) عام 2015، ثم حدث تحسن خلال الفترة الأخيرة حيث تقدمت 9 مراكز لتحتل الترتيب 122 عام 2016، إلا أن مصر عادت لتتراجع عام 2019 لتحتل المركز 128 من إجمالي 190 دولة.

ويرجع التحسن النسبي الذي حدث عام 2016 في ترتيب مصر في مؤشر ممارسة الأعمال نتيجة التحسن في مؤشر حماية صغار المستثمرين من خلال منع الشركات الفرعية من الحصول علي أسهم أصدرت بواسطة الشركة الأم، ويرجع كذلك إلي الإصلاحات التي أجرتها مصر وحسنت بها من طرق وإجراءات الحصول علي التمويل حيث أطلق البنك المركزي مبادرة لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة في الحصول علي التمويل، حيث يسعي البنك المركزي إلي توفير قروض مصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تصل إلي 200 مليار جنيه بأسعر فائدة تصل إلي 5%، بالإضافة إلي التعديلات التي أجريت علي قانون التمويل متناهي الصغر، ويشير تقرير بيئة الاستثمار والأعمال أنه قد حدث تحسن في مصر عام 2019 في حماية حقوق المساهمين نتيجة التعديلات التي أجريت علي قانون سوق المال، وحدث تدهور في مؤشر إجراءات تسجيل الملكية فقد زادت رسوم التحقق والتصديق علي عقود البيع.

وعند مقارنة مصر مع دول أخرى في العالم نجد أن هناك دولاً نجحت في تحقيق إصلاحات هيكلية مكنتها من الوصول إلى معدلات مرتفعة من الاستثمار والنمو وسبقت مصر في الترتيب في مؤشر ممارسة الأعمال مثل سنغافوره

(2)، كوريا (4)، هونج كونج (5)، المكسيك (49)، كولومبيا (59)، وكذلك هناك دولاً عربية سبقت مصر في الترتيب مثل الإمارات (21)، البحرين (66)، المغرب (69)، عمان (71)، تونس (88).

ويرجع التدهور في ترتيب مصر في مؤشر ممارسة الأعمال مقارنة بدول العالم بصورة أساسية إلى تعقيد الإجراءات الضريبية في مصر مما ينعكس على المؤشر المتعلق بدفع الضرائب كما يتضح في الشكل التالي رقم (2) (كلما انخفض المؤشر كان الوضع أفضل) شهد هذا المؤشر تحسنًا طفيفًا عام 2010 حيث بلغ (136)، ثم عاد للتدهور المستمر حيث بلغ (149) عام 2014، ثم أصبح (151) عام 2015، ثم زاد ليصبح (162) عام 2016، ثم زاد ليصبح (167) عام 2019.

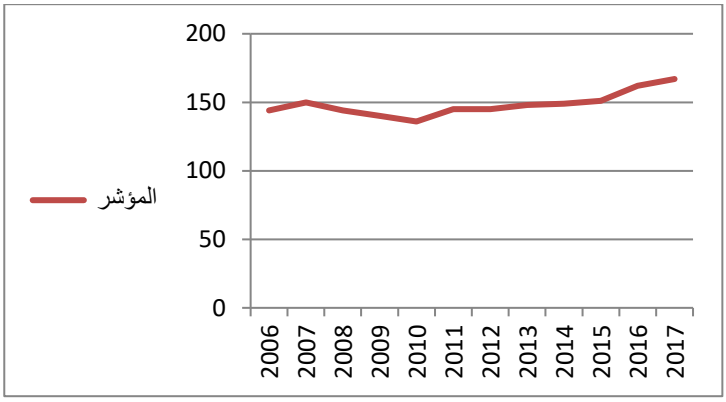

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة الأعمال أعداد متفرقة (Doing Business)

شكل (2): المؤشر الفرعي (مؤشر دفع الضرائب) في مصر

وبالنظر إلي تطور أهم المؤشرات الفرعية في تقرير بيئة الاستثمار والأعمال وهي: مؤشر بدء الأعمال، ومؤشر استخراج تصاريح البناء، ومؤشر الحصول على الكهرباء، ومؤشر تسجيل الملكية، ومؤشر الحصول على التمويل، ومؤشر حماية صغار المستثمرين، ومؤشر دفع الضرائب، ومؤشر إنفاذ التعاقدات، ومؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشر مواجهة الإعسار، نجد أنها تتماشي مع تطور الوضع الاقتصادي في مصر، فنجد أن فترات تحسن معظم المؤشرات في عامي 2007، 2008 مع تصاعد وتيرة الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية في المجتمع وبدء برنامج الخصخصة وتنفيذ خطط إصلاح الجهاز المصرفي، ثم تدهورت معظم المؤشرات مع الاضطرابات السياسية والتي تؤثر سلبًا علي البيئة الاقتصادية، ثم عادت المؤشرات للتحسن عام 2016 بعد إجراء الحكومة مجموعة إصلاحات مؤسسية وتشريعية تسعى إلي تبسيط إجراءات إنشاء المشروعات، كما سبق أن ذكرنا إلا أن معظم المؤشرات تدهورت عام 2019 ويرجع ذلك أيضًا إلي أمور تتعلق بمنهجية مؤشر تقرير ممارسة الأعمال واعتماده على الاستبيانات والمقابلات الشخصية فلم تظهر آثار الإصلاحات التي تمت.

جدول رقم (1)
تطور شروط الإطار العام لريادة الأعمال في مصر خلال الثلاثة أعوام الأخيرة

شروط الإطار العام للبيئة الداعمة لريادة الأعمال	2015	2016	2019
توفر الدعم المالي	3,5	3,9	4,1
السياسات الحكومية: من حيث الدعم	3,3	3,6	4,2
ومن حيث: مستوي الضرائب والبيروقراطية	3,1	3,1	3
مدي ونوعية برامج الدعم الحكومي	3,3	3,3	3,3
وجود برامج ريادة الأعمال في: مراحل التعليم	1,6	1,7	1,8
وفي: عملية التدريب	3,1	3,1	3,4
قابلية النفاذ إلى الأبحاث والتطوير والتقنية	2,9	2,8	2,9
مدي ونوعية وكلفة الخدمات التجارية المتوافرة	4,2	3,9	4
درجة انفتاح السوق	5,1	5,1	5,8
ديناميكية إتاحة المجال لدخول مؤسسات جديدة	3,8	4	4,1
سهولة النفاذ إلى البنية التحتية المادية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمرافق وأنظمة النقل والأرض على سبيل المثال)	6,3	6,5	6,1
المدي الذي تشجع به المعايير الاجتماعية والاقتصادية الأعمال الفردية التي تفضي إلى نشاط ريادي (ثقافة ريادة الأعمال)	3,8	4,1	4

(1 هو الدرجة الأسوأ، 9 هي الدرجة الأفضل، المتوسط 4,5)

المصدر: البنك الدولي، المرصد العالمي لريادة الأعمال (Global Entrepreneurship Monitor)

نشاط ريادة الأعمال في مصر وفقًا للمراقب العالمي لريادة الأعمال

سيتناول البحث في هذا الجزء وضع مصر في الإطار العام للبيئة الداعمة لريادة الأعمال والعمل الحر التي يعتمد عليها المراقب العالمي لريادة الأعمال، ويوضح الجدول (1) تطور وضع مصر خلال الثلاث سنوات الأخيرة، فنجد أنها تتفق مع مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال فيما عدا مؤشر توفير الدعم المالي الذي تحسن

على مدى الثلاث سنوات السابقة بسبب الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في هذا الإطار مثل مبادرة البنك المركزي، فكما يتضح من الجدول (1) تحسن جميع هذه الشروط فيما عدا مدى ونوعية برامج الدعم الحكومي فلم يحدث لها تحسن، في حين تدهورت الشروط الخاصة بالأبحاث والتطوير، ومدى ونوعية وتكلفة الخدمات التجارية المتوافرة، وسهولة النفاد إلى البنية التحتية المادية، وكذلك مدى تشجيع المعايير الاجتماعية لثقافة ريادة الأعمال، ويلاحظ تدني معظم شروط إطار ريادة الأعمال في مصر، فباستثناء البنية التحتية ودرجة انفتاح وديناميكية الأسواق لم يتعد أي شرط 4,2 وهو أقل من المتوسط 4,5، مما يشير إلى ضعف هذه العوامل وضرورة إجراء تغييرات وتحسينات فيما يتعلق ببيئة الاستثمار، وحصل شرط ارتباط ريادة الأعمال بمراحل التعليم على أدني تقييم من بين كافة شروط إطار ريادة الأعمال بعلامة وسطية تبلغ 1,8، ولعلاج هذه المشكلة قامت وزارة التعليم العالي بفرض مقررين دراسيين متعلقين بريادة الأعمال في مقررات كل كلية لتعريف الطلاب بأهمية ريادة الأعمال، وعند الرجوع إلى تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال 2019 نجد أن معدل النشاط الريادي الإجمالي (TEA) في مصر الذي يقيس النسبة المئوية لعدد السكان الذين يحاولون بفاعلية إنشاء أعمال أو يملكون ويديرون سابقًا أعمالاً تجارية لا يزيد عمرها عن ثلاثة أعوام ونصف 13,3 %، وقد تحسن هذا المعدل خلال الثلاثة أعوام السابقة حيث كان 7,4 % عام 2015، ثم أصبح 14,3% عام 2016، ويمثل رواد الأعمال التجارية الناشئة الذين يسعون بفاعلية لإنشاء أعمال 6,4% من الراشدين في مصر وهي قريبة من متوسط هذه النسبة في آسيا (6,2%) ولكنها منخفضة عن متوسط النسبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي (11,7%)، في حين يمثل أصحاب أو مدراء الأعمال الجديدة التي مضى على إنشائها ما يتراوح بين 4 أشهر– و42 شهرًا 7% ولكن متوسط هذه النسبة أعلى في آسيا (13%) وهي قريبة من متوسط أمريكا اللاتينية والكاريبي (7,3%).

وقد أوضح المراقب العالمي لريادة الأعمال في مصر عام أن من أكثر أسباب توقف وإغلاق المشروعات في مصر يعود إلى مشكلات تتعلق بالتمويل بنسبة (15,5%)، أو تحقيق المشروعات لخسارة بنسبة (49,2%) من المشروعات التي تغلق أبوابها، لذلك قامت الحكومة بمجموعة من الإصلاحات التي تستهدف تحسين شروط ووسائل الحصول على التمويل ومن أهمها مبادرة البنك المركزي.

الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحسين المناخ الاستثماري في مصر

قامت الحكومة بمجموعة من الإصلاحات التشريعية وما تتضمنه من تغييرات مؤسسية وتحسين الخدمات الحكومية والتي تهدف بها إلى تبسيط التعقيدات المختلفة التي تواجه المستثمرين والبنية التحتية وتتمثل في:

- **الإصلاحات التشريعية والمؤسسية:** تتمثل في إقرار قانون الاستثمار الجديد وتعديل قوانين الخدمات المالية غير المصرفية وتعديل قانون الضريبة على الدخل.
- **قانون الاستثمار الجديد:** يحل قانون الاستثمار الجديد 72 لعام 2019 محل قانون الاستثمار 8 لعام 1997، ويقدم مجموعة جديدة من الحوافز والضمانات التي تدعم الإصلاحات الاقتصادية الجارية، ويعزز روح ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فينشئ على سبيل المثال مركز خدمة المستثمرين المنوط به إصدار التراخيص، وتبسيط الإجراءات وتوحيدها من أجل الحصول على موافقة تأسيس الشركات، أو زيادة رأس المال.
- **قوانين الخدمات المالية غير المصرفية:** وتتضمن قانون سوق المال حيث إنه يقدم أدوات مالية جديدة في سوق المال بما يعزز فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل مثل الصكوك والسندات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- **وتعديل قانون الضريبة علي الدخل**: صدر قرار رقم 172 لسنة 2015 بشأن تعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدخل رقم 91 لسنة 2005، وقد استهدف هذا التعديل تشجيع الاستثمار حيث أعطي العديد من المزايا للاستثمار منها: خفض سعر الضريبة من 42% إلي 20% مع الإبقاء علي الإعفاءات المقررة للنشاط الزراعي بكافة أنواعه، تبسيط إجراءات ربط الضريبة وتحصيلها وإجراءات التظلم والتقاضي، تبسيط أسس حساب الإهلاك بما يتماشى مع المعايير الدولية، تشجيع تنمية الاستثمارات بإتاحة خصم 30% من المبالغ المستثمرة في الآلات المستخدمة في الإنتاج سواء أكانت جديدة أو مستعملة.
- صدر في أبريل عام 2019 **قرار بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر** ويهدف إلى وضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات، وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها، وتحفيز المواطنين على التوجه إلى العمل الحر والعمل من خلال هذه المشروعات.

- **دور الحكومة في توفير مصادر التمويل:** وقد أدت المشكلات التمويلية التي يواجهها رواد الأعمال إلى مبادرة أطلقها البنك المركزي المصري لدعم هذه المشروعات في الحصول على التمويل، حيث يتم من خلال المبادرة توفير قروض مصرفية تصل إلى 300 مليار جنيه بأسعار تنافسية لتمويل 350 ألف مشروع متوسط وصغير، ويهدف البرنامج إلى زيادة حصة إقراض المشروعات المتوسطة والصغيرة إلى 20% من إجمالي محفظة البنوك، وتم إدخال بعض التحسينات على سوق الأسهم، ووفقا لمؤشر التنافسية العالمي لعام 2019-2018 تحتل مصر المرتبة 41 من بين 137 دولة من خلال سوق الأسهم المحلية، وتم اتخاذ عدد من المبادرات الجديدة مثل صندوق بداية المشروعات المتوسطة والصغيرة، كما أسست الحكومة شركة مصر لريادة الأعمال في مارس 2018 برأسمال قدره 451 مليون جنيه مصري، بهدف تمكين رواد الأعمال من بناء شركات تحقق نموًا سريعًا.
- **تحسين الخدمات الحكومية والحد من البيروقراطية، وتوفير المعلومات:** تم إطلاق مركز خدمات المستثمرين كمحاولة في سبيل القضاء على الروتين والبيروقراطية، وأطلقت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي خريطة الاستثمار التي تقدم نظرة شاملة على العديد من الفرص الاستثمارية في جميع أنحاء البلاد، وقامت وزارة التعليم العالي بفرض مقررين دراسيين متعلقين بريادة الأعمال في مقررات كل كلية لتعريف الطلاب بأهمية ريادة الأعمال، ومنح ماجستير ريادة الأعمال في كثير من الكليات لربط مراحل التعليم المختلفة بثقافة ريادة الأعمال ونشر ثقافة التوجه نحو العمل الحر.

ثالثًا - الدراسة الميدانية

وصف أداة الدراسة وخصائصها

صممت الاستمارة لقياس **العوامل المؤثرة على التوجه للعمل الحر، ومن ثم بما يُمكن من وضع الآليات التي تكفل تحفيز العمل الحر**، واشتمل الاستبيان على ثلاثة أجزاء صمم معظمها على مقياس ليكرت بخمس مستويات حسب درجة الموافقة وتتمثل في:

- **المتغيرات الديموغرافية وخصائص عامة مثل:** السن، والجنس، والحالة الاجتماعية، والحالة التعليمية، وعدد العاملين بالأسرة، والمستوى الاجتماعي مثل (مستوى الدخل، وطبيعة عمل عائل الأسرة، ونوع السكن، وعضويات الأندية، ومستوى المدخرات)، ودرجة الرضا العام عن الوضع المالي والحياة، ومقاييس النجاح في الحياة، وقيمة العمل، وأهم جهات التأثير على القرارات الخاصة بالشخص.
- **الرؤية والتوجه للعمل الحر ويضم أجزاءً فرعية تشمل:** الاختيار بين العمل الحر مقابل الوظيفة، وأهم الأسباب الدافعة لاختيار المهنة، والرغبة في التوجه للعمل الحر في الأجل الطويل، ودرجة الثقة في القدرات الخاصة للقيام ببعض المهام ودرجة تحقيق هذه المهام في مسار إنشاء المشروع، والسمات الشخصية، والقدرة على تحمل المسئولية وضغوط العمل ومواجهة الأزمات، والاتصال بالآخر، والقيادية. والبيئة الخارجية: شملت تأثير مؤسسات التعليم والأسرة، والمعرفة بمصادر التمويل المتاحة وبرامج دعم المشروعات، والتحولات التكنولوجية والرقمية الجديدة في المجتمع.

مجتمع الدراسة

تُمثل جامعة القاهرة مجتمع الدراسة وهي تعكس مجتمعًا متنوعًا يشمل مستويات مختلفة من الفئات العمرية وخاصة الشباب ومستويات اجتماعية وتعليمية وثقافية مختلفة

عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية تبلغ 500 مفرده وتعد عينة ممثلة للمجتمع بدرجة ثقة 95%.

لقياس أثر النوع ضمت الاستمارة (ذكور بنسبة 50.4% / إناث 48.8%)، وفئات عمرية مختلفة حسب توزيع هيكل السكان في مصر حيث تتمثل النسبة الكبرى في الشباب وهو ما يمثل حوالي 57% من العينة. وقد تم الاعتماد على نتائج اختبارات $\chi 2$ وجاما t test لاختبار فروض الدراسة، وذلك باستخدام برنامج (SPSS).

الصدق والثبات

تم اختبار مدى الاتساق الداخلي لأداة القياس ومصداقية النتائج وتقاس بالجذر التربيعي لقيم معاملات ثبات «ألفا كرونباخ» وكانت قيمة ألفا 77 % ومن ثم درجة الصدق 85% وبصفة عامه فإن قيمة ألفا 70 فأكثر تعكس اتساق داخلي جيد بصفة خاصة في العلوم الإنسانية، وتشير قيمة مصداقية النتائج أن إعادة تطبيقها على عينة أخرى يعطي نفس النتائج ومن ثم إمكانية تعميم النتائج.

تحليل نتائج الدراسة

1- أهم السمات الشخصية الدافعة للتوجه للعمل الحر

السمات الشخصية للأفراد من أهم العناصر التي تؤثر على توجه الأفراد للعمل الحر والشكل التالي يوضح السمات الشخصية لعينة الدراسة:

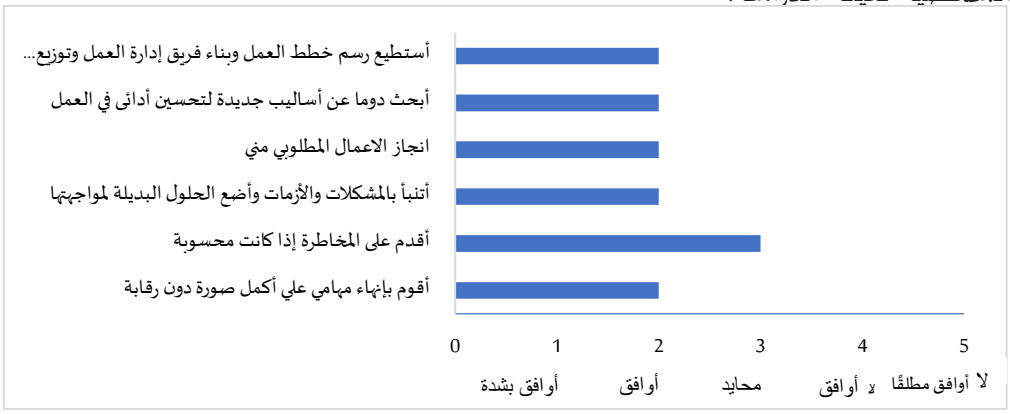

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثتان بالاستناد إلى نتائج الاستبيان.

شكل رقم (3):السمات الشخصية الدافعة للعمل الحر

يعكس لنا الشكل السابق توافر السمات الداعمة للعمل الحر حيث كانت النسب الأكثر تكرارًا تقع في فئة موافق وموافق جدًا.

2- تأثير البيئة الخارجية على دعم التوجه للعمل الحر

يوضح الشكل التالي العوامل الخارجية التي توثر على دعم الأفراد للتوجه للعمل الحر منها الأسرة والأصدقاء، ونظم التعليم، ودور الإعلام، ورجال الأعمال، والحكومة، حيث يتضح أن تأثير عوامل البيئة الخارجية غير داعم لمعظم المتغيرات، وكان دور الأسرة وتجارب الأصدقاء داعمًا إلى حد ما.

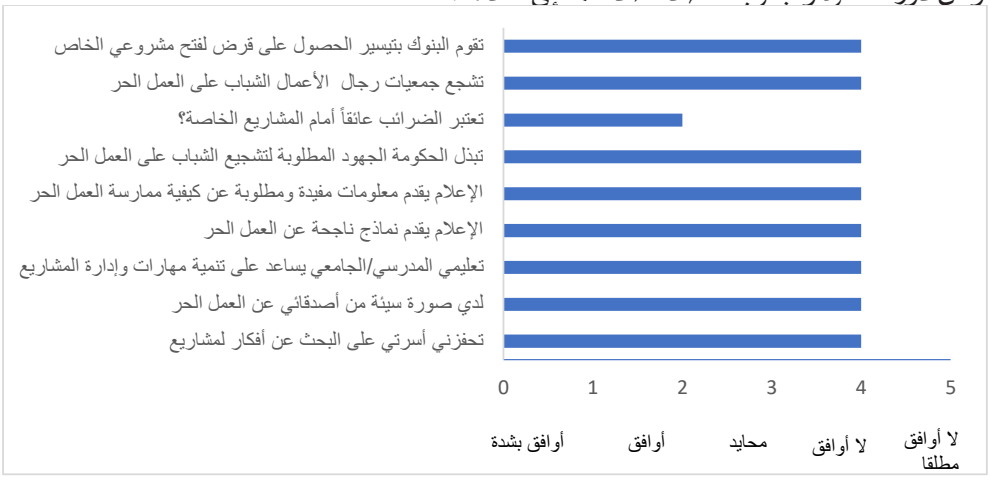

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثتان بالاستناد إلى نتائج الاستبيان.

شكل رقم (4): العوامل المؤثرة على التوجه للعمل الحر

وقد اتضح لنا أن 68% من عينة الدراسة ليس لديهم مشروع أو رغبة لإقامة مشروع خلال الخمس سنوات القادمة مما يعكس عدم وجود روح المبادرة، ولاختبار أثر الدخل والسن والنوع أوضحت نتائج اختبار $\chi 2$ وجود فروق معنوية لتأثير الدخل بدرجة ثقه أكثر من 95% ($p=0.001< 0.05$) وكانت أعلى نسبة رفض في فئات الدخل العليا، وأيضًا أوضح أثر التعليم تأثيرًا معنويًا بدرجة ثقه أكثر من 95% ($p =0.001< 0.05$) وكانت أعلى نسبة رفض في فئات غير المتعلم حيث كانت نسبة الرفض 87.5% والدراسات العليا 87% ولكن هذا التناقض لا يلغي أثر التعليم وإنما عدم نية التوجه للعمل الحر في حالة الدراسات العليا قد يرجع لأولية العمل الأكاديمي، كما أوضح النوع تأثيرًا معنويًا أيضًا بدرجة ثقة أكثر من 95% ($p=0.003< 0.05$) ، وكانت نسبة الرفض مركزة لدى الإناث بنسبة 74.5%،وهو ما يعكس ضرورة أخذ كافة هذه العوامل عند رسم السياسات لحفز روح المبادرة والعمل الحر.

3- طبيعة المشروع

أوضحت نتائج التحليل تأثير التكنولوجيا والتحولات الرقمية على طبيعة المشروعات التي ينوي الأفراد إقامتها وإن كانت الطرائق التقليدية مازالت مسيطرة، أوضحت نتائج اختبارات الفروض $\chi 2$ تأثيرا معنويا للسن أيضًا بدرجة ثقة أكثر من 95%،حيث كان التوجه للمشروعات باستخدام التقنيات الحديثة مركزة في الفئة العمرية من 15-24، أما التوجه لمشروع في مكان قائم فتركز في فئات السن العليا، أوضح النوع تأثرا معنويا بدرجة ثقة أكثر من 95%، حيث تركزت نسب التكرار الأكثر في التوجه للمشروعات التكنولوجية بصفة عامة والعمل من المنزل بصفة خاصة لدى الإناث، وكان للدخل أيضًا تأثير معنوي، حيث تركزت المشروعات ذات الاستخدام التكنولوجي في فئات الدخل العليا، وهو ما يعكس أيضًا ضرورة أخذ هذه الفروق في الاعتبار عند رسم السياسات المختلفة لتحقيق مفهوم الشمول وبصفة خاصة للتحول الرقمي.

4- الأسباب الدافعة لإقامة مشروع

أوضحت النتائج تحيزًا كبيرًا لصالح عوامل الدفع والمتمثلة في زيادة الدخل ونقص الفرص الوظيفية مقابل الإبداع والابتكار وتشجيع مناخ الاستثمار كأسباب للتوجه للعمل الحر. وباستخدام اختبار جاما أوضحت النتائج وجود تأثير معنوي للتعليم حيث كان التوجه للعمل الحر مدفوعا بالرغبة في الإبداع والابتكار مع زيادة مستوى التعليم بدرجة ثقة أكثر من 95%، وكان للسن أيضًا تأثير معنوي بدرجة ثقة أكثر من 95% ($p=0.009< 0.05$) لصالح عوامل الإبداع والابتكار وبصفة خاصة في فئات 15-24، أما النوع لم يكن مؤثرا معنوياً.

5- مصادر التمويل المفضلة

مثلت مشكلة التمويل مشكلة أساسية للأفراد، وتبذل العديد من الجهات جهودا لتوفير ذلك، ويعكس الشكل التالي تفضيلات الأفراد لمصادر تمويل بدء المشروع.

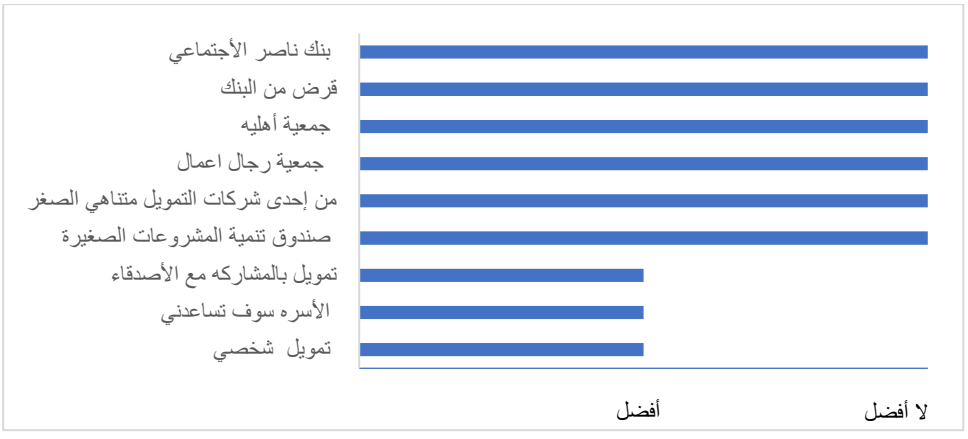

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثتان بالاستناد إلى نتائج الاستبيان.

شكل رقم (5) مصادر التمويل المفضلة لبدء مشروع

يعكس الشكل نتيجة مهمة وهو عدم تفضيل مصادر خارجية للتمويل وإن كانت مدعومة ويعود ذلك إما إلى تعقد الإجراءات والشروط أو عدم وجود الوعي الكافي بوجود وشروط هذه الجهات، وهو ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار من قبل راسمي السياسات، ويوضح الشكل التالي مدى معرفة العينة بجهات التمويل المتعددة وخاصة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر:

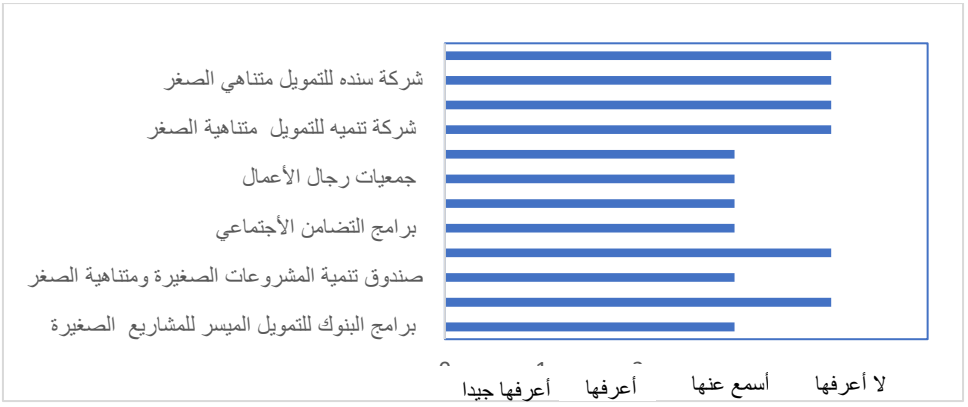

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثتان بالاستناد إلى نتائج الاستبيان.

شكل رقم (6): درجة الوعي بمصادر التمويل المختلفة

يعكس لنا الشكل أن درجة وعي الأفراد بهذه الخدمات المقدمة ضعيف للغاية، وهو ما يعكس أهمية إعلام الأفراد بهذه الخدمات ورفع وعي المواطن بها والاعتماد عليها، وخاصة أن مشكلة التمويل تمثل عائقًا أمام التوجه للعمل الحر وهو ما يوضحه الشكل التالي:

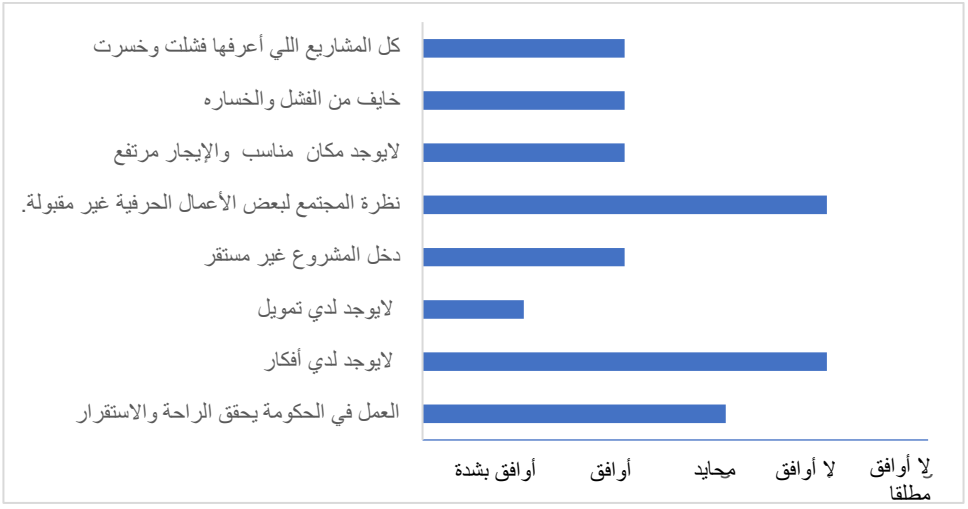

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثتان بالاستناد إلى نتائج الاستبيان.

شكل (7) أسباب عدم التوجه للعمل الحرو إقامة مشروع

أوضحت لنا النتائج السابقة أن حوالي 68% من أفراد العينة ليس لديه مشروع ولا يرغب في التوجه للعمل الحر، ويعكس لنا الشكل أهم أسباب هذا العزوف ويتضح أن مشكلة التمويل تمثل مشكلة أساسية حيث كانت صاحبة أكبر تكرار في فئة موافق بشده بالرغم من وجود وتوافر الأفكار للمشروعات، بينما نظرة المجتمع للمهن الحرفية لا تمثل أي عائق، وعن اختبار وجود فروق معنوية وفقاً للدخل والسن والنوع فكانت النتائج التالية:

أوضح اختبار جاما تأثيرًا معنويًا للدخل بدرجة ثقه أكبر من 95% لكافة العبارات، فنجد أكثر الفئات تكرارًا وتأييدًا لفكرة الاستقرار في العمل الحكومي هي فئة الدخل المرتفع، وعن سبب عدم وجود الأفكار فأظهر الدخل أثرًا معنويًا أيضًا بدرجة ثقة 95%، وكانت أكثر الفئات اعتراضًا على عدم وجود أفكار الفئة ذات الدخل المنخفض من

1001-1500 حيث بلغت نسبة الاعتراض 60%، كما أظهر الدخل أيضًا أثرًا معنويًا بدرجة ثقة أكثر من 95%، حيث ظهرت نسبة التكرار الأكبر في فئة الدخل 2001-4000 بنسبة موافقة على عدم توافر التمويل بنسبة تصل إلى 93%.

وكان للسن أيضًا أثر معنوي في كافة العبارات فأوضحت نتائج اختبار جاما بالنسبة لفكرة العمل بالحكومة يحقق الاستقرار في فئة السن من 15-24 حيث أوضحت أكثر نسبة موافقة، أما أكثر الفئات العمرية معارضة للفكرة هي الفئة من 35-45. عكس السن أيضًا تأثيرًا معنويًا بدرجة ثقة 95% وبصفة خاصة في الفئة العمرية من 15-24 حيث مثلت نسبة الموافقة على مشكلة التمويل كسبب من أسباب عدم التوجه أكثر من 90%.

الخاتمة والنتائج وأهم السياسات المقترحة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات العمل الحر في مصر، وتحليل العوامل المؤثرة على بيئة الاستثمار والتوجه للعمل الحر بما يمكن من وضع الآليات التي تكفل تحفيز العمل الحر في المجتمع المصري للوصول إلى مستوى معيشي أفضل ومزيد من النمو. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج بما يساعد على تقديم سياسات مقترحة لصانع القرار تساعد على تشجيع التوجه للعمل الحر.

نتائج الجانب النظري

1- لم تعد الحكومات قادرة على خلق وظائف للأفراد في ظل ارتفاع نسب البطالة في العالم، مما يجعل الأمل قائما على الأفراد أنفسهم بتوجههم للعمل الحر وخلق فرص وظيفية لهم ولغيرهم، مع أهمية دور الحكومة في توفير المناخ الملائم للاستثمار والإنتاج.

2- التوجه لريادة الأعمال والعمل الحر يتواجد من خلال مزيج من ثلاثة عناصر تتمثل في الفرص، المهارات والسمات الشخصية، الموارد وهذه العناصر الثلاثة تتأثر بالبيئة الإجرائية والقانونية وثقافة المجتمع.

3- تنعكس فوائد ريادة الأعمال والعمل الحر على الاقتصاد في جوانب عديدة منها: تخفيف البطالة، وتحسين المشاركة في القوى العاملة، وتحفيز الطلب، وزيادة الإنتاجية.

4- بلغت نسبة التكوين الرأسمالي إلى إجمالي الناتج المحلي في مصر (%) أقصاها في نهاية الفترة (2002-2007) حيث بلغت (20,8%)، ثم انخفضت ليبلغ المتوسط (15%) في الفترة (2015-2019) إلا أن هذه النسبة مازالت منخفضة مقارنة بمتوسط بعض مناطق العالم مثل شرق آسيا (41%)، ومتوسط العالم (24%).

5- سعر الفائدة على القروض من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على حجم الاستثمار وقد بلغ أعلى قيمة لها (18,175%) عام 2019 بعد أن انتهج البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية، ثم عاد سعر الفائدة لينخفض إلى (17,25%) عام 2018 إلا أنه لايزال مرتفعا مقارنة بالعديد من دول العالم التي تتميز بارتفاع حجم الاستثمارات فيها مثل كوريا (3,5%)، الصين (4.3%)، سنغافورا (5,3).

6- كان لانخفاض معدل الاستثمار آثارًا سلبية كثيرة على المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل الميزان التجاري وحجم الصادرات ومعدلات البطالة، وظلت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر منخفضة بصفة عامة.

7- تعاني مصر من بطالة مرتفعة في جميع الفترات، كما اتضح أن نسبة البطالة بين الإناث في مصر تفوق نسبة البطالة بين الذكور بدرجة كبيرة جدًا وذلك على امتداد جميع الفترات موضع الدراسة.

8- قامت الحكومة بمجموعة من الإصلاحات التشريعية وما تتضمنه من تغييرات مؤسسية وتحسين الخدمات الحكومية وتهدف بها إلى تبسيط التعقيدات المختلفة التي تواجه المستثمرين.

نتائج الدراسة الميدانية

1- السمات الشخصية للأفراد من أهم العناصر التي تؤثر على توجه الأفراد للعمل الحر وزيادة معدلات الإنتاج، وقد عكست النتائج توافر السمات الشخصية الداعمة للعمل الحر.

2- هناك الكثير من العوامل الخارجية التي توثر على دعم الأفراد للتوجه للعمل الحر منها الأسرة والأصدقاء نظم التعليم ودور الإعلام ورجال الأعمال والحكومة، وأظهرت النتائج أن تأثير عوامل البيئة الخارجية غير داعم لمعظم المتغيرات، وكان لدور الأسرة وتجارب الأصدقاء دور داعم إلى حد ما.

3- 68% من عينة الدراسة ليس لديهم مشروع أو توجه لإقامة مشروع خلال الخمس سنوات القادمة، وهو ما يعكس عدم وجود روح المبادرة، مما يدعو لضرورة أخذ كافة هذه العوامل في الاعتبار عند رسم السياسات لحفز روح المبادرة والعمل الحر.

4- أوضحت نتائج التحليل تأثير التكنولوجيا والتحولات الرقمية على طبيعة المشروعات التي ينوي الأفراد إقامتها وان كانت الطرائق التقليدية مازالت مسيطرة، وكان التوجه للمشروعات باستخدام التقنيات الحديثة مركزا في الفئة العمرية من 15-24.

5- أوضح النوع تأثيرًا معنويًا حيث تركزت نسب التكرار الأكثر في التوجه للمشروعات التكنولوجية بصفة عامة والعمل من المنزل بصفة خاصة لدى الإناث، وكان للدخل أيضًا تأثير معنوي حيث تركزت المشروعات ذات الاستخدام التكنولوجي في فئات الدخل العليا، وهو ما يعكس أيضًا ضرورة أخذ هذه الفروق في الاعتبار عند رسم السياسات المختلفة لتحقيق مفهوم الشمول وبصفة خاصة للتحول الرقمي.

6- أوضحت النتائج تحيزًا كبيرًا لصالح عوامل الدفع والمتمثلة في زيادة الدخل ونقص الفرص الوظيفية مقابل الإبداع والابتكار وتشجيع مناخ الاستثمار كأسباب للتوجه للعمل الحر.

7- أوضحت النتائج عدم تفضيل أي مصادر خارجية لتمويل المشروعات بالرغم من أن عدم توافر التمويل مثل سببًا أساسيًا في عدم التوجه لإقامة مشروع جديد، ويعود ذلك إما إلى تعقد الإجراءات والشروط أو عدم وجود الوعي الكافي بوجود وشروط هذه الجهات، وهو ما تم إثباته أيضًا حيث تم السؤال عن مدى معرفة العينة بجهات التمويل المتعددة وخاصة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

السياسات المقترحة

ولكي يتم تدعيم التوجه للعمل الحر من أجل خدمة النمو الاقتصادي يجب على كافة الأطراف الفاعلة من الأفراد، والحكومة، والمؤسسات المختلفة (البنوك- مؤسسات التمويل الأخرى – المؤسسات الدينية - مؤسسات رجال الأعمال - المؤسسات التعليمية) اتخاذ خطوات مهمة في هذا المجال، وبناء على نتائج الدراسة سوف يتم تقسيم المقترحات وفقاً للجهات المختلفة حسب الدور المنوطة به وتتمثل أهم هذه السياسات المقترحة في:

1- **الجهات الحكومية**

- **وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري:** تحقيق التكامل بين السياسات والجهود المبذولة يعد من أهم المتطلبات لتحقيق الهدف، فيجب تضافر كافة الوزارات تحت مظلة وزارة التخطيط من أجل المحافظة على معدل تزايد رواد الأعمال وتشجيعهم على جميع المستويات الفردية والمتوسطة والكلية، مراعاة الفروق المختلفة حسب السن والنوع وفئات الدخل ومستوى التعليم في البرامج وسبل الدعم الموجهة من كافة الوزارات وهو ما أوضحته نتائج الدراسة الميدانية.
- **وزارة التعليم:** وضع استراتيجية التنشئة منذ المراحل المبكرة من التعليم لتنمية روح الادخار والتوجه للعمل الحر، بالإضافة إلى رفع مهارات الطلاب الريادية والتوجه للعمل الحر.
- **وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** تحسين البنية التحتية التكنولوجية بما يساعد الشباب لبدء المشروعات الرقمية بما يخفض التكلفة ويرفع العائد للمشروع.
- **البنك المركزي:** استمرار البنك المركزي في برامج دعم البنوك من حيث الفائدة ونسب الاحتياطي لتقديم القروض الصغيرة، وزيادة معدلات الدعاية والإعلام لتوعية الأفراد بجهود الجهاز المصرفي.

2- **القطاع الخاص:** زيادة الاستثمار في شركات رأس المال المخاطر لدعم وتمويل الأفكار وبصفة خاصة ذات الطابع الابتكاري، وذلك بالتعاون مع جهود الوزارات المختلفة مثل وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الاتصالات، قيام جمعيات رجال الأعمال بمزيد من التوعية بالدور المقدم لدعم بيئة التوجه للعمل الحر وريادة الأعمال.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية

- البنك المركزي المصري، ***التقرير السنوي***، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي المصري، ***النشرة السنوية لإحصاءات الودائع والائتمان المصرفي***، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي المصري، ***النشرة الشهرية***، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي المصري، ***مصرفي أرقام***، أعداد مختلفة.
- الطويلة، سحر. (2016). ***استطلاع رأي أصحاب الأعمال حول احتياجات سوق العمل***. القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- عبد الجواد، محمد. (2005). ***العدالة الاجتماعية ومدي اكتساب المهارات الحياتية ونواتج التعليم: دراسة بعنوان العدالة الاجتماعية في التعليم قبل الجامعي***، المجلد الثاني. القاهرة.
- عبد المجيد، مها. (2015). ***العوامل الاجتماعية الفاعلة في تشكيل ثقافة العمل الحر لدى الشباب: دراسة عن ثقافة العمل الحر لدى الشباب المصري***، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- عمر، محاسن. (2015). ***آليات نجاح وفشل العمل الحر لدى الشباب: نماذج تطبيقية: دراسة عن ثقافة العمل الحر لدى الشباب المصري***. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- هلال، آمال. (2015). ***التوجهات القيمية لدى الشباب نحو العمل الحر: ثقافة العمل الحر لدى الشباب المصري***. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ثانيًا - مراجع باللغة الإنجليزية

- Abigailw. "The Freelance Economy: Past, Present and Future" https://www.scripted.com/writing/the-freelance-economy-past-present-and-future.
- Ahmad, N. and Hoffman, A. (2008). "A framework for addressing and measuring entrepreneurship" ***OECD Statistics Working Papers no.2008***/02, OECD Publishing.doi: 10.1787/243160627270
- Aizzat, N.; Noor, A. and Chew, L. (2009). "Examining a model of entrepreneurial intention among Malaysians using SEM procedure", ***European Journal of Scientific Research***. 33 (2)
- Ajzen, I. (1991). "Theory of planned behavior". ***Organizational behavior and human decision processes***. 50 (1). <http://people.umass.edu/aizen/obhdp.html>
- Autio, E.; Keeley, H.; Klofsten, M.; Parker, C. and Hay, M. (2001). "Entrepreneurial intent among students in Scandinavia and in the USA", ***Enterprise and Innovation Management Studies***. 22 (4)
- Burke. A. and Cowling M. (2015). "The use and value of freelancers: The perspective of managers", ***The Handbook of Research on Freelancing and Self-Employment***. Senate Hall Academic Publishing.
- Englel. Dimitriadi, N.; Schlaegel, C.; Delanoe, S.; Alvarado, I.; He, X.; Buame, S. and Wolff, B. (2010)."Entrepreneurial intent: A twelve-country evaluation of Ajzen's model of planned behavior", ***International Journal of Entrepreneurial Behavior & Research***. 16 (1).
- Francisco L. and Chen, Y. (2006). ***Testing the entrepreneurial intention model on a two-country sample***. Working Paper, no. 06/7, Department of Business & Economics Autonomous, University Barcelona.
- Franke, N. and Lüthje, C. (2004). "Entrepreneurial intentions of business students: A benchmarking study", ***International Journal of Innovation and Technology Management***. 1 (3).
- Freelancers Union, and Upwork. "Freelancing in America: 2016 Survey."

- Freelancing in America. (2019). https://www.upwork.com/i/freelancing-in-america/2019/
- Grundsten, H. (2004). ***Entrepreneurial intention and entrepreneurial environment. A study of technology- Based new venture creation***, Helsinki University of Technology. Unpublished doctoral dissertation. (Finland) <http://lib.tkk.fi/Diss/2004/isbn9512271311.
- http://www.businesstoday.in/magazine/features/companies-are-hiring-more-freelancers-than-ever/story/230742.html.
- https://www.upwork.com/i/freelancing-in-america/2016/.http:// www.elbalad. News.eg
- https://www.weforum.org/agenda//08/why-the-future-of-work-could-lie-in-freelancing up work (2019)
- Khetarpal, Sonal. (2016). "The Rise of the Freelancer", ***Business Today***. 23 (2).
- Krueger, N.; Reilly, M. and Carsrud, A. (2000). "Competing models of entrepreneurial Intentions", ***Journal of Business Venturing*** (15)
- Landes, D. (2000). "Culture makes almost all the difference", In: Harrison, L. E. and Huntington, S. P. (eds.), ***Culture Matters***. New York, NY: Basic Books.
- Mankiw N. G. and M. H. Rashwan. (2015). *Principles of Economics*. Second Arab World Edition. Cengage Learning.
- McKinsey Global Institute. October (2016) Copyright © McKinsey & Company www.mckinsey.com/mgi
- Smka, K. (2004). "Culture's role in marketer's ethical decision making", ***Academy of Marketing Science Review***, (61).
- The Payoneer. (2018). "Freelancer income survey". ***Global Benchmark Report for Hourly Rates***.
- Will Marshall. (2011). "Labor and the producer society". ***Policy Brief***. Progressive Policy Institute.

The Factors Affecting Free Lancing in Egypt: A Field Study

Dr. Yasmin Ahmed Sakr
Assistant Professor
Faculty of Economics and Political Science
Cairo University - Egypt
Yasmin.sakr@feps.edu.eg

Dr. Fawzia Ahmed Abdelhameed
Assistant Professor
Faculty of Economics and Political Science
Cairo University - Egypt
fawzia.ahmed@feps.edu.eg

ABSTRACT

The research aims at studying the factors affecting free lancing in Egypt. It has depended on a field study concluded that the main internal factors affecting free lancing are the availability of personal features, the decrease of job opportunities, while the main external factors are the family, friends, educational system, mass media and government. The results showed that 68% of the sample members don't want to be fee lancers because of financing problems and the complexity of procedures. The study provided some policies that should be followed for enhancing free lancing in Egypt.

Keywords: *Freelancing, Investment Environment, Small and Medium Enterprises, Freelancing Determinants, Personal Traits of Freelancer.*